مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# دراسات

رجب 1436هـ - مايو 2015 م

## إرث باراك أوباما في الشرق الأوسط

جوزيف أ. كشيشيان
باحث
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

# إرث باراك أوباما في الشرق الأوسط

جوزيف أ. كشيشيان
باحث
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

قُدمت هذه الورقة في تشاتهام هاوس
لندن - المملكة المتحدة
١٩ يناير ٢٠١٥م
جرى التحديث في ٤ إبريل ٢٠١٥م

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٦هـ

**فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

دراسات: إرث باراك أوباما في الشرق الأوسط. /مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.- الرياض، ١٤٣٦هـ

٣٠ص ؛ ١٦,٥×٢٣سم

ردمك: ٨-٦٨-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١- الإستراتيجية الأمريكية ٢- الولايات المتحدة - العلاقات الخارجية - الشرق الأوسط أ.العنوان

ديوي ٣٢٧,٧٣٣٠٥٦ ١٤٣٦/٨٢٩٩

**رقم الإيداع: ١٤٣٦/٨٢٩٩**

**ردمك: ٨-٦٨-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨**

**تحرير ومراجعة لغوية**

سيد الجعفري

**تصميم وإخراج**

أزهري النويري

## ملخص الدراسة

تضمّن سجلّ إدارة أوباما في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٨م إلى الوقت الحاضر عدداً من الفرص المهدرة، إلا أن أبرزها هو غياب الحاجة الملحة إلى معالجة عملية السلام العربية الإسرائيلية، التي ما زالت تشكّل قلقاً دائماً لدى الرأي العام العربي. ومع وجود أمل ضئيل في إعادة إحيائها في أعقاب خلاف علني بين أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يبدو أن أوباما اختار المحافظة على مسافة حرجة بين إدارته والمخاوف المستمرة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ومن جملة أمور أخرى، حُدِّدت ثلاث قضايا في هذه الورقة لتسليط الضوء على التحديات القائمة والجديدة، التي ظهرت على إثر الحروب التي بدأت في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١م، والثورات العربية بعد عام ٢٠١٠م، هذه القضايا هي: مسألة فلسطين وجهود واشنطن في عملية السلام، والاتفاق المفترض بين واشنطن وإيران، والحرب الأهلية الدائرة في سوريا.

تناقش الورقة هذه القضايا مسلطةً الضوء على وجهات نظر المملكة العربية السعودية، وتقدّم تقويماً للتصوّرات المتفاوتة بين الرياض وواشنطن، ثم تختتم بموجز عن الظروف الأمنية في شبه الجزيرة العربية في أعقاب عملية عاصفة الحزم التي أطلقت في ٢٥ مارس عام ٢٠١٥م على المتمرّدين الحوثيين في اليمن.

## إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الورقة ومحتوياتها تحليلات المؤلف وآراءه. ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ويُعدّ المؤلف وحده مسؤولاً عن أيّ أخطاء ترد في هذه الورقة.

# المحتويات


| | |
|---|---|
| المقدمة | ٧ |
| قضية فلسطين وجهود واشنطن في عملية السلام | ٨ |
| التقارب المزعوم مع إيران | ١٣ |
| إهمال سوريا المتعمد | ١٨ |
| الخاتمة | ٢٥ |

# المقدمة

حاول وزير الخارجية الأمريكي في أكتوبر عام ٢٠١٤م رأب الصدع مع إسرائيل بعد ظهور تقرير مدمّر جداً للعلاقات؛ ففي الصحافة أطلق مسؤول في إدارة أوباما -لم يذكر اسمه- صفة (دنيء) على بنيامين نتنياهو، بزعم أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أخفق في تحمّل المخاطر من أجل عملية السلام. وزاد الأمر سوءاً عندما أبدى مسؤول أمريكي رأيه بقوله: كان نتنياهو (جباناً)، ولا يجرؤ بالفعل على قصف إيران[١]. وبقدر ما كان المفاوضون الأمريكيون والإيرانيون مشغولين بمحادثات مطوّلة، هدفها الوصول إلى اتفاق نووي قبل فوات الوقت بسبب كثرة تغيّر المواعيد، وبينما ظهرت تلميحات بأن البيت الأبيض يعتقد أنه قد يكون قادراً على عقد اتفاق في نهاية المطاف، يسأل المرء إذا كان هذا الاتفاق هو ميراث باراك أوباما في الشرق الأوسط. وفي حال صحّ ذلك، فمن الضروري أن نسأل إن كان من شأن مثل هذه الصفقة أن تثير حفيظة إسرائيل، فضلاً عن كثير من حلفائها في كابيتول هيل، وبالأهمية ذاتها ما إذا كان باستطاعة أوباما فعل ما هو أفضل من ذلك.

بطبيعة الحال، أيّ تقويم لسجلّ إدارة أوباما في الشرق الأوسط ابتداءً من عام ٢٠٠٨م إلى الآن يجب أن يأخذ في الحسبان الفرص الكثيرة التي أُهدرت، وأبرزها كان عدم الإلحاح على معالجة عملية السلام. إضافةً إلى ذلك، وعلى الرغم من جهود رئيس الوزراء كيري العملاقة لإنعاش عملية تحتضر، يجب أن يُصاغ بحذر بالغ أيّ منظور موزون يتعلّق بخطوات الرئيس الأمريكي المرجّحة خلال ما تبقّى له في منصبه في العامين المقبلين.

للحديث بصورة أفضل عن سبب اختيار أوباما المحافظة على مسافة حرجة بين إدارته والمخاوف المستمرة في الشرق الأوسط، حدّدتُ ثلاث قضايا أدناه، وهي من جملة أمور أخرى، تسلّط الضوء على التحديات الموجودة، وتلك التي استجدت على إثر الحروب التي بدأت بعد عام ٢٠٠١م في الشرق الأوسط، والثورات العربية بعد عام ٢٠١٠م. وبالطبع، هذه ليست قائمة شاملة؛ فهي تغفل بعض الأمور المهمة عمداً. وهذه النقاط الثلاث تبيّن القضايا الأساسية التي شغلت رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية جميعاً منذ رئاسة هاري ترومان.

---

(١) توم ماكارثي، ودان روبارتس، «يقول كيري: إن سخرية المسؤول الأمريكي من نتنياهو ووصفه بـ(الرديء) كان أمراً مشيناً ومؤذياً»، الغارديان، ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/xj1q9P

## قضية فلسطين وجهود واشنطن في عملية السلام

باستثناء اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م التي نتج منها اتفاق سلام فاتر بين مصر وإسرائيل، كان أيّ تقدُّم سُجِّل في قضية فلسطين الأزلية محدود النطاق، ولم يأتِ بنتائج شاملة. فبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢م، فضّلت وزيرة الخارجية هيلاري آر. كلينتون حلّ «الدولتين المنفصلتين على أساس حدود عام ١٩٦٧م، مع تبادل عادل للأراضي، وتقسيم القدس بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، والترتيبات الأمنية، ووضع حدّ لبناء المستوطنات من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية». وفي مذكّراتها التي نُشرت مؤخراً، عبّرت كلينتون «عن إعجابها الشديد بمهارة الشعب الإسرائيلي ومثابرته؛ فقد جعلوا الصحراء تُزهر، وقاموا ببناء ديمقراطية مزدهرة في منطقة مفعمة بالخصوم والحكام المستبدين»[٢]. وإذا تجاهلنا المبالغة المعهودة والمتكرّرة، فإننا نرى أنها وصفت أول رحلة لها إلى المنطقة قبيل نهاية مدة حكم زوجها ويليام جيفرسون (بيل) كلينتون، بوصفه حاكماً لولاية أركنسو، بطريقة إيجابية نوعاً ما، فكتبت: «حصلتُ على أول لمحة عن حياة الفلسطينيين في ظلّ احتلال؛ فقد حُرموا من كرامة تقرير المصير الذي كان أمراً مفروغاً منه بالنسبة إلى الأمريكيين». ويُقال: إن التجربة دفعتها لتصبح «من أوائل الأصوات التي دعت علناً إلى دولة فلسطينية»، ويُفترض أن ذلك حصل حتى قبل إعلان إدارة جورج دبليو. بوش هذا الأمر سياسةً رسميةً للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م[٣].

وفي الكتاب الذي كان من المفترض أن يكون مساهمتها الموقرة في حملتها الانتخابية، كشفت وزيرة الخارجية السابقة أنها عملت بلا كلل في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٠م كي يجلس رئيس الوزراء نتنياهو مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في محادثات ذات مغزى، لكنها تحسّرت على إخفاق جهودها. ومع ذلك، بيّنت أن العلاقات بين نتنياهو

---

(٢) هيلاري رودهام كلينتون، خيارات صعبة، (نيويورك: سايمون وشوستر، ٢٠١٤م)، ص٣٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٠٤. صرّح الرئيس جورج دبليو بوش خلال زيارته محمود عباس -رئيس السلطة الفلسطينية- في ٢٦ مايو عام ٢٠٠٥م بأنّه يدعم معالم دولة فلسطينية على النحو الآتي: «أيّ اتفاق حول الوضع النهائي بين الطرفين يجب أن يتوصّل إليه الطرفان، والتغييرات لهدنة حدود عام ١٩٤٩م ينبغي أن يتمّ الاتفاق عليها بشكل متبادل؛ إذ يجب أن يضمن حلاً صالحاً للدولتين، يضمن سلامة المتاخمة في الضفة الغربية، وهذا الأمر لن ينجح مع دولة مبعثرة الأراضي. ويجب أن تكون هناك أيضاً صلات ذات معنى بين الضفة الغربية وغزة. هذا الموقف هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وسيكون موقفها في وقت المفاوضات النهائية». انظر: مشروع الرئاسة الأمريكية، «المؤتمر الصحفي للرئيس مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس»، ٢٦ مايو عام ٢٠٠٥م، على الرابط: http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=73644

وإدارة أوباما كانت متوتّرةً في تلك المدة، ملقيةً اللوم جزئياً على رئيسها السابق. وكان ذلك كفيلاً بتبرئتها من أيّ تقصير، كما مهّد الطريق لحملة مُفترضة ستتطلّب جمع تبرعات ضرورية من جهات مانحة، أغلبيتها من الديمقراطيين اليهود. وكتبت كلينتون: «بالنسبة إلى الإسرائيليين، طلبنا منهم تجميد بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية بلا استثناء. وبالنظر إلى الوراء، لم يأتِ موقفنا المتشدد السابق بشأن المستوطنات بنتيجة؛ فإسرائيل رفضت طلبنا في البداية، وكان خلافنا ظاهراً للرأي العام؛ ليصبح لاحقاً مواجهة شخصية جداً بين الرئيس أوباما ونتنياهو، وهذا الأمر وضع مصداقية الزعيمين على المحك»[٤].

وبغضّ النظر عن هذه الإشكالات، أخبرت وزيرة الخارجية السابقة قرّاءها بأن اختياراتها لم تؤدِّ إلى هذه النزاعات، ووصفت -بدلاً من ذلك- رام إيمانويل -رئيس الأركان السابق، الذي خدم مرةً واحدةً متطوعاً مدنياً مع قوات الدفاع الإسرائيلية، ويشغل حالياً منصب محافظ مدينة شيكاغو- بأنه أساس المشكلة. وأصرّت كلينتون على أنه لم يطالب أيّ من: جورج ميتشل السيناتور الأمريكي السابق والمبعوث الخاص للسلام في الشرق الأوسط، أو دينيس روس السفير السابق، باتخاذ موقف متشدّد يخصّ المستوطنات، لكن إيمانويل، الذي كان على ما يبدو «لديه التزام شخصي عميق بأمن إسرائيل»، فعل ذلك. وأياً كان الأمر، يسأل المرء: لماذا لم تعارض وزيرة الخارجية الأمريكية القرار جهاراً ما دامت تعتقد أن مثل هذه السياسة السلبية ستترتّب عليها عواقب وخيمة؟!. وكتبت كلينتون: «أنا أتّفق مع رام والرئيس على أنه إذا كنا سنقوم بإنعاش عملية السلام المحتضرة فكان علينا أن نسلك سبيل بعض المخاطر... وبذلك قمت في الربيع بإلقاء رسالة الرئيس بكل قوة، ثم حاولت احتواء العواقب عندما جاء ردّ فعل الجانبين سيئاً»[٥].

لكن، حتى لو كانت المرشحة المستقبلية للرئاسة تميل إلى إيجاد بُعد بينها وبين الرئيس الحالي في مذكراتها؛ لأنه من المفترض أن تظهر استقلالية السياسة، فلا يمكن أن تبتعد كلينتون كثيراً من إدارة أوباما؛ لأنه يكاد يصعب التفريق بين سياساتها وسياسات أوباما التي يعتنقها معظم الديمقراطيين في هذا الأمر. وبالمثل، وعلى الرغم من جهوده الخاصة لدفع عملية السلام، كان وزير الخارجية جون كيري يأتي خالي الوفاض (على الأقلّ إلى الآن)، مع أن المراقبين أعجبوا بالمرونة التي أبداها.

(٤) كلينتون، خيارات صعبة، ص٣١٥.

(٥) المرجع نفسه، ص٣١٦.

بيد أنه في مقابل صفعة رام إيمانويل، التي كشف عنها فقط في سياق سياسي، كان التوتر المتزايد بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هو ما استقرّ على السطح بعد عام ٢٠١٣م. وكما ذكر جيفري جولدبيرج في مقال له في نشرة (ذا أتلانتيك)، فإنه على الرغم من خمس عشرة رحلة إلى إسرائيل والأردن لم تفلح جهود كيري في إنتاج شيء ملموس، عدا انتشار التأزّم في كل مكان[٦]. لم يُذكر اسم المسؤول الأمريكي في رواية جولدبيرج، التي وصفت رئيس الوزراء الإسرائيلي بطريقة غير مستساغة مذكورة أعلاه، لكن هذا المسؤول يرى أنه غير بعيد من الحقيقة؛ لأنه يبدو مقتنعاً بأن نتنياهو أخفق في تحمّل المخاطر السياسية من أجل عملية السلام. وبالطبع، فبينما أدان جون كيري وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بـ«أنه شخص رديء» بقوله: إن هذا الوصف أمر (مشين)، فإنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن هذه ليست المرة الأولى التي اضطرت فيها إدارة أوباما إلى إغفال تقارير تدور حول الانتقاص من نتنياهو في الخفاء؛ ففي عام ٢٠١١م، نقلت يومية يمينية فرنسية رائدة أن الرئيس أوباما والرئيس الفرنسي آنذاك نيكولاي ساركوزي ضُبطا وهما ينتقدان نتنياهو في ميكرفون –لم يكن مغلقاً آنذاك– في اجتماع قمة مجموعة العشرين في (كان). ونقل عن ساركوزي قوله: «لا أطيق (نتنياهو)؛ إنه كاذب»، وردّ عليه أوباما: «أنت سئمت منه، لكنني مضطر إلى التعامل معه يومياً»[٧]. وأخيراً، في مارس عام ٢٠١٥م، اكتأب أوباما عندما اختار نتنياهو تحدّي البيت الأبيض، وإلقاء خطاب أمام الكونجرس الأمريكي جاء كأنه خطاب انتخابي، حتى لو عُدَّ ذلك تحذيراً لما استنتجه الإسرائيليون من عواقب مهلكة لإبرام اتفاق نووي مع إيران في المحادثات مع مجموعة الدول الست. بعيداً من الخطاب نفسه، أظهر هذا الحدث انقسامات حادة في واشنطن بين الديمقراطيين والجمهوريين، وغذّاها الخلاف السياسي المعروف والممتد على نطاق واسع بين أوباما ونتنياهو على مر السنين[٨]. وبقي الخصام بعد فوز نتنياهو بالانتخابات، ووقع على عاتق وزير الخارجية كيري الاتصال برئيس الوزراء الإسرائيلي وتهنئته،

(٦) جيفري جولدبيرج، «الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل موجودة رسمياً هنا»، ذا أتلانتيك، ٢٨ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/nWg4Oq

(٧) فابريس أميدو، «تسريب محرج لمحادثة بين أوباما وساركوزي»، لو فيجارو، ١١ أغسطس عام ٢٠١١م، على الرابط: http://goo.gl/fiMKP

(٨) «النص الكامل لخطاب نتنياهو أمام الكونجرس»، واشنطن بوست، ٣ مارس عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/QQcFDr

وأعطى ذلك دلالات كبيرة عن تصوّرات أوباما وتوجهاته على الرغم من إجرائه مكالمةً مع إسرائيل في نهاية المطاف.

كان كيري في موضع مناسب يخوّل له إجراء مثل هذه المكالمات؛ لأنه اعتذر مسبقاً عما نشره جولدبيرج، ومع ذلك لم تحقّق عملية السلام العربية– الإسرائيلية أيّ تقدّم ملحوظ، خصوصاً بعدما تصادمت واشنطن مع أحدث قرار لنتنياهو لبناء ١٠٦٠ وحدة سكنية في الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية. وإذا قلنا: إن كيري كان مستاءً من طريقة تهالك خطة السلام أمام عينيه، وهي التي بناها بجهد بالغ، فهو في الحقيقة تصريح مكبوح[٩]. يكفي أن نقول: إن الاستياء مازال مستمراً، وعلى الرغم من إصرار سوزان رايس –مستشارة الأمن القومي– على سلامة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مؤكدةً أن «العلاقة ليست في أزمة... فالعلاقة في الواقع أقوى في جوهرها في كثير من النواحي مما كانت عليه في أيّ وقت مضى»، إلا أن الواقع شيء مختلف تماماً[١٠].

ويجدر التذكير بأنه على الرغم من هذا التصويت على الثقة انتقلت العلاقات بين حكومتي أوباما ونتنياهو نحو أزمة شاملة، مع دفع جولدبيرج فكرةً لا تُصدَّق، مضمونها أن واشنطن «قد تسحب في الواقع غطاءها الدبلوماسي عن إسرائيل في الأمم المتحدة» في خلال عام، مع أنه شدّد على أنه «حتى قبل ذلك (يتوقّع) كلا الجانبين مواجهة حول إيران إذا تم التوصّل إلى اتفاق يخصّ مستقبل برنامجها النووي». الزمن كفيل بمعرفة المدى الذي سيكبر فيه هذا التيار، لكن الدعوة التي أرسلها المتحدث باسم جون بينر –رئيس مجلس النواب الأمريكي– إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٢١ يناير عام ٢٠١٥م لمخاطبة الكونجرس الأمريكي بشأن إيران من غير التشاور مع أوباما أبرز خلافات حادة[١١]. وشكّك «البيت الأبيض بخصوص ما إذا كان البروتوكول قد انتهك» عند إصدار مثل هذه الدعوة؛ لأن هذه الأمور كان يجري التعامل معها من الفرع التنفيذي، ومع أنه كان من المستحيل في ذلك الحين معرفة إذا كان نتنياهو سيجتمع مع

(٩) بن برنوم، وأمير تيبون، «المتفجّرة: القصة الأصلية حول كيف بنى جون كيري خطة سلام إسرائيلية فلسطينية وراقبها وهي تنهار»، ذا نيو ريبابليك، ٢٠ يوليو ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/xgMko5

(١٠) كاثي جيلسينان، «سوزان رايس: لا توجد أزمة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية»، ذا أتلانتك، ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/cAGyUE

(١١) باتريشا زنغرلي، وروبرت رامبتون، «الكونجرس يدعو أوباما إلى خطاب إيران، وأوباما فوجئ بالأمر»، رويترز، ٢١ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/aEqd2F

أوباما بالتزامن مع خطابه أمام الكونجرس إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى استشهدت برناديت ميهان -المتحدثة الرسمية باسم الرئاسة- بتقليد مازال يُمارس، وهو عدم اللقاء بقادة حكوميين أجانب على مقربة من الانتخابات في بلدانهم الأصلية (التي كان من المقرّر أن تجريها إسرائيل في منتصف مارس عام ٢٠١٥م)، بوصفه ذريعة لعدم إجراء لقاء كهذا[١٢]. وبغضّ النظر عن الفروق الدبلوماسية الدقيقة، كان واضحاً بما فيه الكفاية أن العلاقات بين البلدين قد تدهورت، على الرغم من توقّع قليل من المتابعين تحوّلات مثيرة في السياسة، حتى لو كان من الممكن احتمال ألم الجرح، خصوصاً الجانب الأمريكي. لم يجتمع أوباما بنتنياهو خلال زيارة الأخير، وهذا الأمر يستحق تكرار ذكره، ولم يقم بالاتصال وتهنئته فوراً على إعادة انتخابه مدة رئاسية ثانية في منصبه، بل انتظر ٤٨ ساعة كاملة قبل الاتصال به في مكالمة وُصفت بالقصيرة والجافة[١٣]. وتبادل الرجلان كلمات قاسية تتعلّق بالوعد الذي قطعه نتنياهو على نفسه في أثناء حملته بعدم قبول إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، على الرغم من «تأكيد الرئيس الأمريكي التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحلّ الدولتين، الذي يؤدي إلى إسرائيل آمنة جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتتمتّع بالسيادة». وحتى لو تراجع نتنياهو عن العهد الذي قطعه على نفسه، وتعهّد بالعمل من أجل تحقيق هذه الغاية، فالضرر قد حصل، وكان من الصعب أن نرى كيف سيتمكّن الجانبان من العمل معاً في الشؤون الأخرى.

(١٢) نيك براينت، «باراك أوباما لن يقابل بنيامين نتنياهو في شهر مارس»، بي بي سي نيوز، ٢٢ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/M5wn2V

(١٣) جيفري هيلر، ودان ويليامز، «نتنياهو يدّعي الفوز في انتخابات إسرائيل بعد تحوّل أقصى اليمين»، رويترز، ١٧ مارس عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/a5D1dv. وانظر أيضاً: جوليت إيلبرين، «أوباما يتّصل بنتنياهو ليهنّئه على الانتخابات الإسرائيلية»، ذا واشنطن بوست، ١٩ مارس عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/edbSwD

## التقارب المزعوم مع إيران

عندما ألقت ويندي شيرمان -وكيلة وزارة الخارجية للشؤون السياسية، وصاحبة المركز الرابع في وزارة الخارجية- خطاباً متفائلاً في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١٤م في ندوة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن دي. سي، ادّعت فيه أن «مكوّنات خطة مقبولة للجانبين معاً مطروحة على الطاولة»، كان معظم المراقبين مذعورين.

كانت شيرمان -وستظلّ- واحدةً من أكثر المفاوضين المخضرمين في وزارة الخارجية، وقد عيَّنتها في منصبها وزيرة الخارجية كلينتون في سبتمبر عام ٢٠١١م، وقادت الفريق الذي يمثّل الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مجموعة الست بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) وألمانيا؛ بهدف التوصّل إلى اتفاق بشأن برنامج طهران النووي العسكري المفترض. وفي لحظة من الصراحة المطلقة، علّقت شيرمان في كابيتول هيل في أكتوبر عام ٢٠١٣م بقولها: كانت الإستراتيجية الإيرانية للتفاوض صعبةً منذ أن «علمنا أن الخداع هو جزء من الحمض النووي (الإيراني)»[١٤]. ومع أن هذا التعليق سبّب لشيرمان بعض المتاعب، إلا أن استنتاجها الأخير عن صفقة مفترضة بدا كأنه وحي من السماء، على الرغم من ادّعاءات إيرانية مخالفة تنفي وجود اتفاق ما دامت العقوبات الاقتصادية باقيةً على حالها. في هذا الحال، وفقاً لتقرير نشرته وكالة فرانس برس، فإن القوى الغربية عازمة على تحرّي خدعة إيران قبل ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٤م، وهو الموعد النهائي للتوصّل إلى اتفاق، حتى لو تهرّب الأطراف المعنيون جميعاً من الرصاصة الكلامية، ونقلت المواعيد النهائية إلى أوائل عام ٢٠١٥م. في ذلك الوقت، تعهّد وزير الخارجية الأمريكي كيري بأن تكون القوى العالمية «حذرة، (و) أن كل شيء (سيكون) مبنياً على مشورة الخبراء»، وبينما كان وزير الخارجية الدمث يسأل «عن (قدرة) إيران على اتخاذ القرارات الصعبة» بدا مصمّماً على استغلال الفرصة[١٥]، وبدت الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان يائسةً في حرصها على التوصل إلى اتفاق، على الرغم

---

(١٤) بول ريتشتر، «مسؤول في وزارة الخارجية يحثّ الكونجرس على تأخير عقوبات إيران الجديدة»، ذا لوس أنجلوس تايمز، ٣ أكتوبر عام ٢٠١٣م، على الرابط: http://goo.gl/Qy3QmS

(١٥) «محادثات إيران النووية في حالة تأهّب قصوى»، وكالة فرانس برس، ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٤م، أعادت نشرها المونيتور، على الرابط: http://goo.gl/y50qw0

من تزايد الضغوط على حكام إيران لتأمين اتفاق لأسباب اقتصادية.

وبعد اتفاق مبدئي بين مجموعة الدول الخمس زائد واحد وإيران ظهر إجماع على أن الرياض لم تكن قلقةً من طموحات إيران النووية فقط؛ فقد أضمر السعوديون تخوفاً أعمق من ذلك، وهو أن الاتجاه الجيوسياسي الجديد في الشرق الأوسط ينحاز -حسب زعمهم- بعيداً من المملكة العربية السعودية. ووفقاً لهذا التفسير، فإن مكانة المملكة الدينية العالمية، وقدراتها الإقليمية السياسية، وحتى أوضاعها الأمنية المحلية، كانت معرضةً للتهديد. ولعل السعوديين رأوا أن إيران قد بسطت سيطرتها على العراق ولبنان، بل سوريا أيضاً، وجدّدت العلاقات مع واشنطن، وهو ما قد يمكّنها مع مرور الوقت من أن تستعيد العلاقات التي كانت قائمةً إبّان ثورة عام ١٩٧٩م، وبعبارة أخرى: يفترض المنطق هنا أن طهران قد أحرزت انتصارات إقليمية كبيرة، منحتها بدورها التجاسر -في أدنى الأحوال- على تشجيع المجتمعات الشيعية في جميع أنحاء دول الخليج العربي على معارضة حكّامها السُّنَّة[١٦].

يتضمّن هذا التقويم بعض الصحة، وربما هناك ما هو أكثر بكثير من هذا الأمر مما هو مُفترض عامةً؛ فقد صدر تصريح قويّ من سفير المملكة في لندن على شكل مقال رأي في صحيفة (نيويورك تايمز)، يقول: «على الرغم من حديثهم عن (الخطوط الحمراء) جميعها -عندما لزم الأمر- بدا شركاؤنا (القوى الغربية الرائدة) جاهزين للتنازل عن سلامتنا، والمخاطرة باستقرار منطقتنا»[١٧]. وتحدّث آخرون بصراحة أيضاً، لكن ما يعكسه ذلك ليس إلا مجرد شجب عام لسياسات إدارة أوباما. والواقع أن مجيء هذه البيانات بعد قرار أكتوبر عام ٢٠١٣م بالتخلي عن مقعد مرغوب في مجلس الأمن الدولي يسلّط الضوء على الإحباط والقلق.

ما هو أبعد من الخلافات الحادة حول سوريا، التي كانت الرياض حريصةً على حلّها بتغيير النظام في دمشق، وأبعد من تعجّب السعودية من إضاعة واشنطن فرصةً ذهبيةً بعد الهجمات الكيميائية على الغوطة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الملك عبدالله، حتى إن العاهل الراحل كرّره للوزير الأمريكي كيري عندما زار الأخير الرياض في ٢٥ يونيو عام ٢٠١٣م؛ الأبعد من هذا وذاك هو عدم المبالاة التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع النفوذ الإيراني

---

(١٦) إف. غريغوري غوس، «لماذا تخيف صفقة إيران المملكة العربية السعودية؟»، ذا نيويوركر، ٢٦ نوفمبر عام ٢٠١٣م، على الرابط: http://goo.gl/mb96h1

(١٧) محمد بن نواف بن عبد العزيز آل سعود، «ستقوم به المملكة بمفردها»، ذا نيويورك تايمز، ١٧ ديسيمبر عام ٢٠١٣م، على الرابط: http://goo.gl/Hxh8n1

المتزايد في جميع أنحاء المنطقة. لقد ذهل كيري عندما أشار وزير الخارجية سعود الفيصل إلى سوريا بأنها «أرض محتلة»[١٨]، وما كان ينبغي له أن يذهل. وصف الفيصل تدخّل إيران وحزب الله في سوريا بأنه خطير، قائلاً: يجب أن تُمنح قوى المعارضة مساعدةً عسكريةً للدفاع عن نفسها، وأضاف: «التطور الأكثر خطورةً هو المشاركة الأجنبية، التي يمثّلها حزب الله والميليشيات الأخرى التي تدعمها قوات الحرس الثوري الإيراني». لم يكن هذا مجرد اتهام؛ لأن الرياض خلصت إلى أن جهودها في دعم تحالف ١٤ مارس المناهض لسوريا في لبنان لم تسفر عن شيء؛ لأن حزب الله –حليف إيران– ما زال القوة المهيمنة في السياسة اللبنانية.

أوضح وزير الخارجية السعودي هذا المفهوم في أكتوبر عام ٢٠١٤م عندما قال: إن إيران نشرت قوات داخل سوريا والعراق واليمن، وأصرّ على أن طهران هي «جزء من المشكلة»، وليست جزءاً من الحل، ودعا إيران إلى سحب قواتها، التي وصفها بأنها «قوات احتلال» من ثلاث دول منكوبة بالنزاعات والعنف في الشرق الأوسط[١٩]. بالطبع، كانت هناك أدلة تدعم ادعاءات أن إيران تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، وأنها إن تُركت بلا حساب فسيدقّ تدخّلها هذا إسفيناً بين السنة والشيعة في الممالك المحافظة[٢٠]، وهو ما توقّعت الرياض حدوثه في البحرين بدءاً من عام ٢٠١١م، وقرّرت الانضمام إلى قوة مجلس التعاون لدول الخليج لمساعدة المنامة على استعادة الاستقرار في المملكة الصغيرة. وحتى إذا كانت اللجنة الدولية، التي كلّفها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، لم تجد دليلاً موضوعياً على وجود دور إيراني في الاحتجاجات فإن زوبعة الربيع العربي من تونس إلى عمان شغلت الملك عبدالله وكبار مستشاريه[٢١]؛ لذلك حريٌّ بنا تقويم موقف الرياض تجاه سوريا وجهاً لوجه من خلال منظور معيّن يبلور تفهماً أساسياً لما تعانيه المنطقة.

---

(١٨) «المملكة العربية السعودية: لا يمكن عدّ سوريا إلا بلداً محتلاً»، العربية، ٢٥ يونيو عام ٢٠١٣م، على الرابط: http://goo.gl/FGVeD

(١٩) عبد الله الشهري، «قوات الاحتلال الإيراني جزء من المشكلة في سوريا والعراق واليمن»، أسوشيتد برس، ١٣ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/J5b93F

(٢٠) تويل كوزانسكي، ويفتا إس. سابير، «إيران أصبحت بالستية»، ميدل إيست كوارتيرلي، رقم ١ (شتاء ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/TI50Ry

(٢١) لفحص الوثيقة الأصلية انظر: محمد شريف بسيوني وغيره، ٢٣ نوفمبر عام ٢٠١١م، جرت المراجعة في ١٠ ديسمبر عام ٢٠١١م، على الرابط: http://goo.gl/0KK5uW. ومع أنه موضوع مثير للجدل إلا أن دليل تدخّل إيران في البحرين لا يمكن دحضه، حتى مع النفي المتكرّر. انظر: جيسن ريفيرا، "تدخّل إيران في البحرين"، سمول وورز جورنال، ١١ مارس عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/NJbxHs

أصيب السعوديون بخيبة أمل؛ لأن الرئيس أوباما رفض اتّخاذ إجراءات ضد الأسد، وانتهوا إلى أن هذا الأمر مثال آخر على عدم قدرة واشنطن على تقدير الأخطار والفرص المتاحة في الانتفاضات العربية. ومع أنه عُهد عن الملك التحدث بصورة صريحة ومباشرة إلا أنه من المستحيل معرفة إن كان الملك عبدالله قد شارك الرئيس أوباما مخاوفه خلال زيارة الأخير له في ٢٩ مارس عام ٢٠١٤م. لم يقدّر الملك عبدالله طريقة تخلّي أوباما عن الرئيس حسني مبارك عام ٢٠١١م، ومدّ يدٍ دافئة إلى الرئيس مرسي، وسُرَّ الملك بعزل مرسي من منصبه، وتعمّد -في الواقع- إظهار ذلك عندما توقّف في مطار القاهرة الدولي يوم ٢٠ يونيو عام ٢٠١٤م إبّان عودته من استراحة في المغرب كي يستقبل الفريق عبدالفتاح السيسي في طائرته[٢٢]. تغييرات قليلة متوقعة في سياسة المملكة في ظلّ حكم الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي اعتلى العرش السعودي في ٢٣ يناير عام ٢٠١٥م؛ لأن وليّ العهد السابق وأخاه على اتفاق تام فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية مصالح الأمن القومية للمملكة، والدفاع عنها. إن اللافت للنظر -في الواقع- في نهج الرياض هو الثبات على المبدأ؛ فبينما لم يكن كبار القادة السعوديين متحمّسين تجاه محمد مرسي إلا أنهم استقبلوه وتعهّدوا بالعمل معه؛ بسبب -وهذا الأمر يستحق الذكر بأكبر قدر من الوضوح- أن آل سعود يقدّرون مصر، وقد حافظوا على علاقات مع الدولة عامةً بغضّ النظر عن الذين حكموها، حتى في ذروة الهجمات البشعة، التي شنّتها محطات الإذاعة المصرية في أواخر عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠م، نادراً ما تخلّت الرياض عن القاهرة، وكانت دائماً تمدّ إليها يدها بغضّ النظر عمن في السلطة.

مع ذلك، ليس هناك من ينكر أن كثيرين خاب أملهم في إدارة أوباما؛ بسبب لامبالاتها تجاه سوريا ومصر وعدد من الدول العربية الأخرى، التي احتاجت إلى مساعدة أمريكية، إلا أن الارتباك في واشنطن كان دافعاً للرياض إلى الاعتماد باطّراد على نفسها. الواقع أن المفاوضات الأمريكية الجارية مع إيران هي التي عملت على تشكيل المفاهيم، ولو كانت داخل إطار مجموعة الدول الخمس زائد واحد، بدلاً من المفاوضات الثنائية المتنوعة. وبمعاينة وجهة نظر «إدارة أوباما، التي رأت

(٢٢) جوزيف إيه. كيشيشيان، «المملكة العربية السعودية ومصر تشكّلان حلفاً جديداً»، جلف نيوز، ٢٦ يونيو عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/KuqRHN

-وترى- انفتاحها على إيران جهداً موسّعاً لجلب الاستقرار إلى المنطقة، عادّةً أن تعهداً إيرانياً بعدم اللجوء إلى الأسلحة النووية فيه مصلحة لحلفائها مثل السعودية»، نتوصّل إلى استنتاج مضمونه أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ما عادتا في الصفحة نفسها[٢٣]. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الرياض لم تشارك وجهة النظر الأمريكية الوردية، لكن كان لها تقويم مناقض تماماً؛ إذ رأت أن إيران ستستخدم مواردها المالية المرفوع عنها الحظر أداةً لفرض مزيد من الهيمنة الإقليمية. ويخشى السعوديون -في الواقع- أن ترغم الولايات المتحدة الأمريكية بعد مدة ليست بطويلة شركاءها في مجموعة الدول الخمس زائد واحد على المصادقة على اتفاق من شأنه رفع العقوبات، والإفراج عما يقارب ١٥٠ مليون دولار أمريكي، ستستخدمها إيران حينها لإطباق هيمنتها على العراق وسوريا ولبنان واليمن. كما كانت الرياض قلقةً من أن القوى الغربية ستزيد ضغوطها على دول مجلس التعاون الخليجي؛ لحصولهم على صفقة نووية، وهو ما نوت ممالك الخليج المحافظة معارضته. وبينما تستمر الخلافات السياسية في الفصل بين الرياض وواشنطن إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الخلافات المستمرة ستؤدي إلى قطيعة دائمة في العلاقات. وكما هو مبيّن أدناه، لم تكن اتفاقية مجموعة الدول الخمس زائد واحد في شهر إبريل عام ٢٠١٥م حول (معايير لوضع خطة شاملة مشتركة للعمل) مفاجئةً؛ فبينما لم يكن مقرراً إنهاء المرحلة المقبلة من المفاوضات قبل نهاية يونيو لم تكن المملكة العربية السعودية معارضةً لاتفاقية تُبرم في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من أيّ سوء تفاهم بين دول الخليج، التي تقودها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية تبقى المصالح الجوهرية التي ربطت العلاقة السعودية الأمريكية معاً عقوداً كثيرة على حالها؛ مثل: أمن الخليج، والتدفق الحر لموارد الطاقة من المنطقة. إضافةً إلى ذلك، فإن البلدين معاً يرغبان في تحقيق أهداف مماثلة: الإطاحة بسلطة الأسد في دمشق، ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية، وتقليص نفوذها الإقليمي، وتعزيز الاستقرار في مصر، وإلحاق الهزيمة بالمتطرفين، وأخيراً التوصل إلى حلّ الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. المشكلة، التي ليست

(٢٣) إف. غريغوري غوس، «لماذا تخيف صفقة إيران المملكة العربية السعودية؟»، مرجع سابق.

أمراً سهلاً هي كيفية تحقيق هذه الأهداف، وكيف يمكن وقف حرب بإمكانها أن تدمّر كل شيء في طريقها، وتغمر المنطقة بحروب دائمة استمرت على مدى قرون طويلة بين السنة والشيعة. يعلم السعوديون -لحسن الحظ- أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغيّر سياستها الطويلة الأمد تجاه منطقة الخليج، التي كانت -وما زالت- منع أيّ قوة أخرى من أن تصبح مهيمنةً. لكن مع أن «واشنطن ليست على وشك تحويل المفاتيح إلى إيران» إلا أن الرياض قلقة جداً من أن حماسة واشنطن لإبرام اتفاقية نووية مع طهران ستجعلها تتبنّى دوراً غير مرغوب فيه مع إيران، ومن أجلها، بخصوص المسائل الجيوسياسية التي تهمّ ممالك الخليج المحافظة[٢٤]. كان الاختبار لهذا التحوّل الكبير في سوريا، ثم في اليمن بعد ٢٥ مارس عام ٢٠١٥م، عندما شنّت عشر دول حملةً عسكريةً أطلقت عليها اسم (عاصفة الحزم)؛ لاستعادة شرعية سلطة حكومة عبد ربه منصور هادي في صنعاء.

## إهمال سوريا المتعمد

تعثّرت السياسة الأمريكية تجاه سوريا بشكل خاص منذ عام ٢٠١١م، وهي نادراً ما كانت مترابطةً منطقياً قبل هذا العام[٢٥]؛ فأقوال أوباما لم تتوافق مع أفعاله، وربما لم يملك خياراً سوى أن يغيّر نهجه فقط ليتّسق مع تخطيط واشنطن للعراق. وبعدما أكّدت إدارة أوباما أن الطريقة الوحيدة لإيقاع الهزيمة بأبي بكر البغدادي، الذي نصّب نفسه خليفةً، ودحر ما يُسمَّى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، تتمثّل في إعادة دمج العراقيين السنة دمجاً كلياً في النسيج السياسي والعسكري الذي يربط الحكومة العراقية بعضها ببعض، كان من المهم تحقيق التوازن بين هذا الهدف ودعم مشابه للسنة المعتدلين في سوريا وأمكنة أخرى في أنحاء العالم العربي. باختصار، ليس من الممكن أن يكون أحد مع السنة في العراق، وضدهم في سوريا. إذاً، الإزاحة المتأخرة -لكنها عقلانية- لنوري المالكي رئيس الوزراء الطائفي المتسبّب في الخلاف من منصبه في العراق تتطلّب حتماً

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) لأخذ لمحة عن الارتباك التام قبل عام ٢٠١١م انظر: ويلبر كرين إيفلاند، حبال من الرمل: إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، (لندن ونيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، ١٩٨٠م)؛ ومارياس ديب، حرب سوريا الإرهابية على لبنان وعملية السلام، (نيويورك: بالجريف ماكميلان، ٢٠٠٣م). للنقاش حول سوريا بعد الانتفاضة انظر: إيميل هوكايم، انتفاضة سوريا وانقسام بلاد الشام، (لندن: روتليدج للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣م).

نهجاً مشابهاً لإزاحة الأسد بهدوء من منصبه في سوريا، حتى لو لم يكن استبدال شيعي بشيعي آخر في العراق يماثل استبدال سني بشيعي في سوريا[٢٦]. وعلى الرغم من هذا الفرق الأساسي كانت المملكة العربية السعودية مدركةً ما يلوح في الأفق من أخطار حرب طويلة الأمد بين السنة والشيعة، وودّت القيام بكلّ ما في وسعها لتجنّب ذلك[٢٧].

بطبيعة الحال، العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية هي التي وطّدت التحالف ضد داعش؛ فقد عملت الدولتان جدّياً على شنّ عمليات ناجحة على الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من الخلافات الدورية إلا أنه نادراً ما كان هذا التحالف موضع شكّ، وكان تأكيد ذلك هدفاً جزئياً للرئيس أوباما عندما اختصر زيارته الهند، وطار إلى المملكة في ٢٧ يناير عام ٢٠١٥م لتقديم واجب العزاء ممثلاً بلده في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز. كما أراد أيضاً أن يعرب عن التزام بلاده صداقة ثمانية عقود صمدت أمام عدة تحديات.

---

(٢٦) التشابه بين العراق وسوريا فيه ثغرة رئيسة؛ لأن إزالة حكومة المالكي المسبّبة للخلاف عُدَّ أمراً مقبولاً؛ لأن شيعياً آخر سيحلّ محلّ رئيس الوزراء، ولا خلافات حول هذه المسألة في العراق. التهديدات الوحيدة للعراق هي نزعة الأكراد الانفصالية، التي يمكن القول: إنها أصبحت دائمة، وعدة أمور مقلقة تتعلّق بالتطرّف بعد صعود ما يسمى بداعش. أما في سوريا، فتغيير الأسد ليس ممارسةً للديمقراطية، وإنما التخلّص منه يعني وضع السلطة في يد حكومة سنية، وليس حكومة علوية أخرى؛ لذلك فالمجازفات أكثر خطورة؛ لأن سوريا هي حكومة مصطنعة منذ نشأتها عندما تمّ لصق مزيج من المدن الصحراوية، لها خلفيات تاريخية مختلفة، معاً بموجب اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦م، ولاحقاً استُكمل ذلك بادّعاء مشكوك فيه للعروبة والأيديولوجية المشتركة. والواقع أنه ربما من الصحيح إعلان أن سوريا يجب ألاّ تعدّ بعد الآن دولة يمكن ضمّ أطرافها معاً مرةً أخرى؛ فقد كانت سوريا –وما زالت– مقسّمة لأغراض عملية، ولن يكون من السهل ضمّها مرةً أخرى حتى لو ساعدت المملكة العربية السعودية على توحيد أراضي البلاد. وبسبب استمرار القتال، من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تعود إلى سوريا المحافظات الشرقية حول الرقة ودير الزور، التي كانت موجودةً قبل ١٥ مارس عام ٢٠١١م. وبالفعل، ما لم تُتّخذ خطوات جذرية لمنع مزيد من التآكل السياسي للبلد ستُضمّ المحافظات الشمالية الشرقية إلى دُويلة كردية تتشكّل في العراق، إضافةً إلى أن هناك احتمالاً واضحاً بأن سوريا على طول محور درعا، ودمشق، وإدلب، وغرب اللاذقية، وطرطوس ستبقى كياناً سياسياً مع الأغلبية العلوية، والدرزية، والمسيحية، والشيعية، وستُشكّل فيها حكومة إصلاحية بعد الأسد. بالطبع، القضية الأهمّ للولايات المتحدة الأمريكية ليست سوريا الغربية، بل سوريا الشرقية المحاذية لمحافظة الأنبار في العراق؛ فهذه المنطقة تهدّد وحدة البلد؛ بسبب أنّ فيها داعش والبترول، وهي تمثّل مصدر دخل لتمويل داعش، وعمقاً إستراتيجياً لهذا التنظيم للإبقاء على عملياته في العراق وحول بغداد.

(٢٧) انظر على سبيل المثال: دوغلاس ميري، «إيران والمملكة العربية السعودية والشرق الأوسط: ٣٠ عاماً من الحرب»، ذا سبيكتيتر، ٢٥ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/JM1LZF. ضمّ الآخرون أصواتهم إلى هذا النقاش، حتى رئيس مجلس العلاقات الخارجية انضم إلى العربة. انظر: ريتشارد إن. هاس، «الأعوام الثلاثون الجديدة من الحرب»، بروجيكت سينديكيت، ٢١ يوليو عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/ARz2Cy. ويُحسب لطالب من سان دييجو في السنة الثانية في جامعة ستانفورد، متخصّص في العلاقات الدولية، دحضه ببصيرة غطرسة الخبراء وتباهيهم. انظر: جاك ويلر، «توقّف عن تلقيب أزمة الشرق الأوسط: ٣٠ عاماً من الحرب»، ستانفورد بوليتكس جورنال، ٢٦ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/0Q47cM

ومع أن زيارة أوباما لم تكن زيارةً رسميةً للدولة إلا أنه تلقّى استقبالاً مشرفاً خلال توقّفه القصير؛ فقد رحّب به الملك، وولي العهد، وولي ولي العهد في المطار، مع مجموعة من كبار المسؤولين في القيادة السعودية. واجتمع الملك والرئيس منفردين مدة ساعة تقريباً؛ لمناقشة أمور ذات اهتمام مشترك، تشمل الانقسامات الطائفية في العراق، والحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على داعش، والوضع غير المستقر في اليمن، ودعم المعارضة السورية التي تحارب الرئيس بشار الأسد. وحسبما أطلع مسؤول أمريكي رفيع المستوى الصحفيين المسافرين مع أوباما، فإن العاهل السعودي لم يعبّر عن «أيّ تحفظات» بخصوص المحادثات الجارية لمجموعة الدول الخمس زائد واحد مع إيران، لكنه أكّد أن الرياض مصرّة على عدم السماح لإيران ببناء قنبلة نووية. وهذا الأمر بيّن -أكثر من أيّ شيء آخر- ما يعتزم الملك سلمان القيام به على المدى القصير، كما أكّد -بلا تحفّظ- اتّباع سياسات سلفه[٢٨].

قال الأمير تركي الفيصل -رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض- لمحطة سي إن بي سي (CNBC) خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس: يجب أن تقوم السلطات الأمريكية بعمل يقضي على هذه الآفة. وهو تصريح ليس بالجديد أو الغريب على الأمير تركي الفيصل، الذي شغل منصب رئيس الاستخبارات العامة (١٩٧٧- ٢٠٠١م)، ومنصب سفير المملكة لدى كلّ من: المملكة المتحدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، والولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٥- ٢٠٠٦م)؛ فقد سبق أن أعرب عن أسفه لأن واشنطن سمحت للرئيس بشار الأسد بـ«الاستمرار في حملته القاتلة»، وربط بتنبّؤٍ وفطنةٍ بين تنظيم الدولة الإسلامية والمافيا، قائلاً: إنها «إجرامية أكثر من ... دينية»، وهو رأي يشاركه فيه كثيرون غيره[٢٩].

تنظيم الدولة الإسلامية، أو (داعش)، ليس كما يسمّي نفسه؛ فقد بيّن الأمير تركي الفيصل في شهر نوفمبر عام ٢٠١٤م، من خلال حديثه في مركز بيلفر في ماساشوستس بكامبريدج، التهديد الإقليمي الذي يشكّله داعش وغيره من الميليشيات المسلحة، ووضع

(٢٨) «سلمان لأوباما: لا تدع إيران تحصل على قنبلة نووية»، ذا ديلي ستار (لبنان)، ٢٨ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/8Wucgr

(٢٩) هادلي كامبل، ومات كلينش، «أمير سعودي: على الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف سوريا وليس داعش»، سي إن بي سي، ٢١ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://www.cnbc.com/id/102351919#

الأمر في نصابه عندما أعلن أن «التحديات التي تشكّلها جماعات؛ مثل: تنظيم القاعدة، وفاحش (داعش)، وحزب الله، والحوثيين، لها أصداء في الماضي، لكنهم يشكّلون تحدّيات جديدة لا تضاهي ما تعاملنا معه سابقاً. وكما رأينا، فإن الطائفية والتطرّف هما أعراض لمرض كامن. إنها الدمامل التي تظهر عندما تشتدّ حمى غياب القانون والظلم على البلاد، ترياقهم هو الاستقرار والأمان والحرية»[٣٠].

جرى التوسّع في هذا الموضوع في مقال رأي مقروء على نطاق واسع في صحيفة (الشرق الأوسط) اليومية، قدّم فيه الأمير تركي الفيصل تحليلاً عن سبب تسميته تلك الجماعة بـ(فاحش)، فقال: «أصل الكلمة من الفُحْش، وهو القبيح الشنيع من قول أو فعل، والفاحش هو من يفعل الفُحْش. فما الذي هو أفحش من قتل الأبرياء، وسَبْي المُحصنات، وتكفير المسلمين، وتشريد المؤتمنين، واستعراض نحر الرقاب، واستباحة دم من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ونهب المصارف، وارتهان من يُخْطَفُون، وابتزاز من هم في إمرتهم؟!».

وناقش الأمير تركي الفيصل كذلك تقديم هذا التنظيم نفسه على أنه (دولة إسلامية)، موضحاً أنه بعيد كلّ البعد عن الواقع، ويجهل القوانين الدولية، مذكّراً جمهوره بتعريف المعاجم كلمة (دولة)، وهو «تجمّع سياسي يؤسّس كياناً ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدّد، ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة». لذلك فإن العناصر الأساسية لأيّ دولة هي: الحكومة، والشعب، والإقليم، إضافةً إلى السيادة، والاعتراف بهذه الدولة بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، مؤكّداً أن العراق وسوريا لا «يقعان تحت سيادة التنظيم، ولا هو يمارس سلطاته عبر مؤسسات دائمة، ولا يوجد أيّ اعتراف دولي بسيادته. وأما عن الانتماء الإسلامي، واتّخاذ صفة الإسلامية للدولة، فهو باطل أيضاً؛ لأن أفراد التنظيم هم -بحقٍّ- الخوارج الذين خرجوا عن الإسلام (مجموعة من القرن السابع الميلادي تركت حظيرة الإسلام، واشتهرت بالوحشية والقسوة)، وأفعالهم تشهد على ذلك». وختم الأمير تركي الفيصل مقاله بآية من القرآن الكريم، هي: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢). هذا كان

(٣٠) لعرض الملف الصوتي راجع: «السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وسط عدم الاستقرار الإقليمي مع الأمير تركي الفيصل»، (كامبريدج، ماساشوسيتس: مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، كلية جون إف. كينيدي الحكومية، جامعة هارفارد، ١٨ نوفمبر عام ٢٠١٤م)، على الرابط: http://goo.gl/DMeMx7

تلخيصاً مناسباً لآرائه هو والأغلبية العظمى من السعوديين[٣١].

في ظلّ هذه الظروف يحقّ لنا أن نسأل: هل ينوي أوباما فعل ما قاله خلال المدة المقبلة إلى نهاية ولايته؟!. بالنظر إلى السجلّ إلى الآن فإنه يسودنا التشاؤم، خصوصاً إذا كانت الإدارة لا تنوي البقاء ثابتةً على مبدأ. فللأسف يبدو الآن أن إدارة أوباما كأنما خلصت إلى أن نظام الأسد، ومعه جمهورية إيران الإسلامية، هما الحليفان المثاليان لمحاربة داعش، وقد ورد الدليل على هذا التحوّل الكبير في الرسالة التي أرسلها أوباما إلى المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي في نوفمبر عام ٢٠١٤م[٣٢]، ولا نعلم إن كان هذا التواصل هو الوحيد بينهما، وإن كان خامنئي قد ردّ على أوباما أم لا. وبالتأكيد، الأهم من ذلك هو أننا لا نعلم ما كتب أوباما؛ لأن محتوى الرسالة لم يُكشف عنه، لكن الصحفيين في (وول ستريت جورنال)، الذين كشفوا عن محتوى الرسالة أول مرة، زعموا أنهم تحدثوا مع شخص اطّلع على الرسالة. ووفقاً للصحيفة، أكّد هذا الشخص أن الرسالة تنصّ على «أن العمليات العسكرية الأمريكية داخل سوريا لا تستهدف الأسد، أو قواته الأمنية».

حتى لو كنا نجهل ما دار بين خامنئي وأوباما فإننا نعرف الآن أن خامنئي يميل إلى الاعتماد على (تويتر) للتواصل مع الشباب الغربي، وفي الأغلب لطمأنتهم أن وسائل الإعلام الغربية أخفقت في إبلاغهم الإسلام بصورة صحيحة. ومن المهم أن نذكر أن المرشد الأعلى الإيراني أشار إلى هجمات (تشارلي إبدو) في ٧ يناير عام ٢٠١٥م في باريس، ووصفها فقط بـ«الأحداث الأخيرة في فرنسا»، من غير أن يُدينها. وقدّم خامنئي نقاشاً كاذباً بصورة هزلية، وهو أنه بينما يسعى «الباحثون والمؤرخون» الغربيون «الخجلون جداً» من تاريخهم الوطني إلى إعادة تنقيح تراثهم من العبودية والاستعمار يجري «تدقيق» كلام المؤرخين الجغرافيين الحديثين منهم. قدّم هذا النقاش فكرةً مزعومةً على أنها حقيقة، وهي أن «الشباب في الغرب (ليسوا) مدعومين بتاريخ نزيه؛ ليتمكّنوا من الخروج من دائرة الخوف، والكراهية، والعنف». وبغضّ النظر عن ميولهم الباطنية، أخفقت الملاحظات المدوّنة في (تويتر) في تحذير الشباب للابتعاد من العنف، وتبنّي السلام. وبدلاً من ذلك حثّ آية الله خامنئي الشباب على «كتابة التاريخ (أو إعادة كتابته)»، وهو ما يدعو إلى التنبّؤ بأن خامنئي

(٣١) تركي الفيصل، «اسم جديد لداعش»، الشرق الأوسط، ١٥ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/ok50DV

(٣٢) جيه سولومان، وكارول ئي. لي، «أوباما كتب رسالة سرّيةً إلى خامنئي إيران عن محاربة الدولة الإسلامية»، ذا وول ستريت جورنال، ٦ نوفمبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/abz8QV

قد لجأ إلى اللغة ذاتها في تواصله/ تواصلاته مع الرئيس أوباما[٣٣].

ومع أن تبادل الحوار بين أوباما وخامنئي قد يكون فيه تطمين للأخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستهدف القيادة السورية إلا أن هذا التفسير ينطوي على اعتراف أمريكي ضمني بالمصالح الإيرانية المزعومة في سوريا، والتطورات الأخيرة ضد داعش، وعمليات القصف الجوي داخل كوباني وحولها، التي أصبحت هزليةً بسبب عدد الطلعات الجوية الهائل الذي استهدف شاحنات صغيرة وما هو على شاكلتها. كلّ ذلك أكّد لاحقاً أن هجمات التحالف القوية تخدم مصلحة تعزيز نظام الأسد. ومن الممكن أن نخلص إلى أن إدارة أوباما خشيت من أن انهياراً كاملاً للنظام في دمشق سيحدث فراغاً يملؤه المتطرفون من داعش، وهو افتراض واقعي في ضوء الإضعاف الممنهج لما يسمّى بـ(الثوارت المعتدلة)، لكن الشيء الذي يستحيل إنكاره هو حقيقة أن القتال على الأرض لا ينتهي، وأن المتطرفين يحرزون انتصارات كبيرة أيضاً. ومن المؤكّد أن عناصر المعارضة في المجلس الوطني السوري والمنظمات المختلفة التي وُعدت بمساعدات عسكرية، لكنها تُركت بلا مساعدة، لا تستطيع الفوز على حكومة راسخة تتلقّى دعماً كبيراً متواصلاً من روسيا وشمال كوريا وإيران، سواء بطريقة مباشرة أم من خلال حزب الله. كما لا يستطيع إلا قليلون إنكار أن دمشق حتى مع المساعدات الإيرانية ومساعدات حزب الله تواجه عدواً مصمّماً أحرز مكاسب، وبينما يجري حديث حول أن (المعارضة المعتدلة) ستحصل أخيراً على تدريب في السعودية وتركيا يسأل المرء عما إذا كان مصيرهم سيماثل مصير أولئك الذين من المفترض أنهم تلقّوا تدريبات مشابهة في الأردن.

مهما كان الأمر فإن معضلة أوباما في سوريا تكمن في الأسد نفسه على فرض أنه سيبقى، حتى لو أن التقديرات الموضوعية تشير إلى أن النظام ضعيف، ويستطيع بالكاد البقاء من غير المساعدات الهائلة من الإيرانيين وحزب الله[٣٤]؛ فالجيش العربي السوري، الذي كان في يوم من الأيام ضوءاً ساطعاً بالمعايير السورية، هو الآن قشرة فارغة، ودمشق غير قادرة على تعبئة الفراغ في صفوفه؛ لأن حدّ سن التجنيد الآن هو عمر ٤٢ عاماً، وفي ظلّ

(٣٣) إسفانديار باتمانكاليج، «عمّ كانت رسالة آية الله إلى جيل الألفية الغربي؟»، ديفنس ون، ٢٣ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/KJnPUM

(٣٤) «صُلب لكن يركع: ربما يكون بشار الأسد أضعف مما يُعتقد»، ذا إيكونومست، ١٨ أكتوبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: http://goo.gl/MOAsph. وانظر أيضاً: باتريك كوكبيرن، «الحرب مع داعش: رئيس سوريا الأسد يحاول أن يؤدي دوراً أكبر من يده الضعيفة.. يحتاج إلى الغرب لحماية دمشق من الميليشيات»، ذا إندبندنت، ١٠ فبراير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/bLPu8w

استدعاء العلويين الشباب والأقلية المسيحية من الرجال للخدمة سنرى إلى متى يمكن أن يستمر الأمر هكذا قبل أن تقصم الشعرة ظهر الجمل كما يقول المثل. في الواقع، يُزعم أن مبادرة الحكومة اللبنانية الأخيرة فرض وثيقة دخول معينة على السوريين، خصوصاً الرجال القادرين على العمل منهم، إنما هي فكرة دمشق لتثبيط التدفّق غير المنتهي للاجئين من سوريا[٣٥].

وعلى الرغم من الافتراض الخاطئ الذي يتكرّر باستمرار من أن الأقليات تدعم نظام الأسد إلا أنه لابد من الاستنتاج الموضوعي أنه عندما لا يصبح العلويون والمسيحيون على استعداد للقتال من أجل نظام بقيادة العلويين فإن الحاكم لن يكون آمناً أبداً في منصبه. الإشكالية المماثلة لدمشق هي السؤال: متى ستتوقف طهران وموسكو عن تكبّد الخسائر من أجلها؟ وهو سؤال سيظهر جوابه إلى العلن غالباً خلال العامين المقبلين؛ فقد تُحجم موسكو عن دعمها، لكن التحدي الحقيقي لإدارة أوباما هو طهران التي تحكم الأيديولوجية كلّ حركة من تحركاتها. ومع أن إيران متضرّرة إلا أنها تبدي استعدادها لتقديم بعض التنازلات، خصوصاً إذا استطاعت أن تربط بين محادثات مجموعة الدول الخمس زائد واحد والتطورات المتعلقة بسوريا؛ لأن حماية الأسد قد لا تصبح سياسةً دائمةً من أساسها؛ فهناك إشارات على ظهور انقسامات واضحة، منها انتقاد علي سبحاني حكومة الأسد في شهر نوفمبر عام ٢٠١٤م.

من الجدير بالذكر أن سبحاني -مستشار وزارة الخارجية الإيرانية، والسفير السابق في لبنان- انتقد سوريا علناً عندما صرّح بأنه «لو قامت الحكومة بتهدئة الشعب، وأدّت دورها، لما كنا واجهنا (الصراع) السياسي والطائفي في سوريا»[٣٦]. وبطبيعة الحال، لا يعني تصريح واحد مثل هذا أن خامنئي قد غيّر موقفه تجاه الأسد، حتى لو عنى التعليق أن الإيرانيين غير متّحدين بشأن سوريا. لهذا السبب لا يستطيع الرئيس أوباما أن يفترض أن نظيريه في طهران ودمشق سيدومان عامين آخرين، وربما يجب عليه ألاّ يفترض ذلك. والأسوأ من هذا الأمر يتمثّل في حالة تخلّي المتطرفين عن الأسد، ومن العدل أن نسأل: كيف ستتعامل واشنطن مع تداعيات سقوط مفاجئ كهذا؟.

---

(٣٥) جوزيف إيه. كيشيشيان، «قوانين تأشيرة لبنان الجديدة تدعو إلى الأسئلة»، جلف نيوز، ٧ يناير عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/vfFVvS

(٣٦) «مسؤول إيراني ينتقد الأسد»، ناو (لبنان)، ٢٧ نوفمبر عام ٢٠١٤م، على الرابط: https://goo.gl/zhoFdm

ما يمليه المنطق الأوّلي هو أن أوباما لا يستطيع إلا أن يتبنّى إستراتيجيةً شاملةً من شأنها إدراج مبادرة دبلوماسية، إلى جانب وجود خيار عسكري أكثر فعالية بكثير، يتضمن على الأغلب فرض منطقة حظر جوي على طول الحدود التركية (مطلب أنقرة)، لكن يكون هدفه إطاحة نظام الأسد. إذا رفض أوباما التحرك في هذا المسار فسيتلخّص إرثه في العالم العربي في كلمة واحدة: (مستهتر)؛ لأن خموله المذهل تجاه سوريا -على الأقلّ إلى الآن- أدى إلى تطوّر الأمور من السيئ إلى الأسوأ، وربما يحين الوقت -بعد ذلك- لتغيير المسار.

## الخاتمة

من المستحيل معرفة إن كانت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها قد توقّعوا، عند إطلاقهم عملية عاصفة الحزم في ٢٥ مارس عام ٢٠١٥م لدحر قوات التمرد الحوثية في اليمن، «معالم خطة مشتركة شاملة» بين مجموعة الدول الخمس زائد واحد في ٢ إبريل عام ٢٠١٥م[٣٧]، ويكفي القول: إن الرياض رحّبت بإعلان أن القوى الرائدة في العالم ستتوصل إلى «اتفاق نهائي ملزم ... لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم»[٣٨].

في الوقت الراهن، وبعيداً من هرج وسائل الإعلام ومرجها حول التوقيع النهائي على اتفاقية شاملة حول برنامج إيران النووي في فيينا في نهاية يونيو عام ٢٠١٥م، تواجه طهران كثيراً من العقبات. والحقيقة أن إيران يتوجّب عليها تنفيذ مجموعة من المهامّ المحددة خلال مدة وجيزة من الزمن، منها إزالة نواة مفاعل الماء الثقيل في أراك، وهو ما يجعله غير قابل للتشغيل، فضلاً عن وقف تشغيل نحو ١٣ ألف جهاز طرد مركزي يُستخدم في تخصيب اليورانيوم. وهناك كثير من البنود الأخرى التي تحتاج إلى التنفيذ قبل أن يُرفع الحظر النفطي، والعقوبات الاقتصادية والمالية الأخرى. ولأن الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية عليهم رفع الحظر في آن واحد فمن المثير للاهتمام رؤية إن كان التصرف الإيراني سيرضي جميع الأطراف المعنية في الوقت المناسب.

---

(٣٧) عندما حُدّثت هذه المقالة في بداية شهر إبريل عام ٢٠١٥م كان من المبكّر معرفة التوجّه الذي ستّتخذه الحرب في اليمن. ستنشأ ظروف سياسية بعد التوصّل إلى وقف إطلاق النار، لكن من المُستبعد أن تقبل الرياض حلاً وسطاً قبل استسلام قوات المتمرّدين.

(٣٨) برايان ميرفي، «اتفاقية إيران النووية تبعث الأمل والخوف لنظام سياسي جديد في الشرق الأوسط»، ذا واشنطن بوست، ٣ مارس عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/32gP25

ما زال الاتفاق احتمالاً قوياً، وهو ما يعني أن على المملكة العربية السعودية أن تركّز في مصالحها الأمنية الوطنية الأساسية، بغضّ النظر عن متى سترفع القوى الغربية عقوباتها عن إيران، وعلى المملكة أن تعمل على إعادة تقويم علاقاتها الإقليمية ضد جارتها المهيمنة. وفي ظلّ هذه الظروف، من الإنصاف أن نتأمل كيف سيكون ميزان القوى العالمي في عام ٢٠٥٠م فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

من المُغري القول: إن كثيراً من التغيير الذي سنراه في منطقة الخليج سيعتمد بشكل كبير على ما إذا كانت هيلاري كلينتون ستصل إلى البيت الأبيض، وإن كان جيب بوش، أو ميت رومني، أو حتى أيّ شخص آخر، سيكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة الأمريكية. أما ما لن يتغيّر في الأغلب فهو التوازن العسكري العام، مع أننا لسنا متأكّدين من منطقة الخليج والجزيرة العربية في ظلّ مغامرة إيران في العراق واليمن وغيرهما من الدول. إذا توصّلت مجموعة الدول الخمس زائد واحد إلى اتفاق مع طهران يسمح لإيران بأن تقحم نفسها من خلال ما يخالف الإعلان بأن «لا أسلحة نووية في السياسة الإيرانية» فعلينا أن نتوقع رؤية المملكة العربية السعودية ومصر والعراق تتسلّح تدريجياً، بما في ذلك حيازة أسلحة الدمار الشامل، كما أن كثيراً من الأمور ستعتمد بطبيعة الحال أيضاً على مسار الحرب في اليمن.

لا شك في أن النفط سيظلّ سلعةً مهمةً، ومع أن دول الخليج ستستمر -في الأغلب- في الاعتماد على عائداته إلا أنه لابد لاقتصاد المملكة العربية السعودية من أن يقفز إلى آفاق جديدة تحاكي بعض أسرع الدول في الناتج المحلي بين دول مجموعة العشرين. وبحلول عام ٢٠٥٠م ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والهند بدرجة أقلّ، القوى الخارجية التي من شأنها أن تؤدي دوراً مهماً في منطقة الخليج. إن إرث باراك أوباما هو رقم سلبي قياسي إلى حدّ كبير، وسينظر إليه في الشرق الأوسط بوصفه صدمةً حقيقيةً ومدعاة خوف؛ فكثيرون سيسألون: كيف سمحت واشنطن لوجودها بالذبول في كرمة يُضرب بها المثل؟! لكن هناك احتمالات كبيرة في أن يستعيد خَلَفُه الدور التقليدي الذي تمتّعت به الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

## نبذة عن الباحث

**د. جوزيف أ. كشيشيان**

باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والرئيس التنفيذي لشركة كشيشيان وشركاه (ذ.م.م)، وكاتب رئيس في (جلف نيوز) بدبي.

يحمل درجة الدكتوراه في الشؤون الخارجية من جامعة فرجينيا (١٩٨٥م)، ودرّس فيها في المدة (١٩٨٦- ١٩٨٨م)، وتولّى مهامّ مساعد العميد في الدراسات الدولية في الجامعة نفسها في المدة (١٩٨٨- ١٩٨٩م). وشغل منصب القنصل الفخري لسلطنة عمان في مدينة لوس أنجلوس بكاليفورنيا في المدة (٢٠٠٦- ٢٠١١م). وفي صيف عام ١٩٨٩م، حصل على زمالة هوفر في جامعة ستانفورد (في إطار برنامج وزارة الخارجية الأمريكية VIII). وعمل خبيراً مساعداً في الشؤون السياسية في مؤسسة راند بسانتا مونيكا في كاليفورنيا في المدة (١٩٩٠- ١٩٩٦م)، وعمل محاضراً في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، وعمل زميلاً في مركز غوستاف فون جرونبوم لدراسات الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في المدة (١٩٩٨- ٢٠٠١م)، وحصل هناك على منحة مؤسسة سميث ريتشاردسون (١٩٩٨- ١٩٩٩م) لتأليف كتاب: الخلافة في المملكة العربية السعودية (نيويورك: بالغريف، ٢٠٠١م، و بيروت ولندن: مطبعة دار الساقي، الترجمة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣م). له عدد من المؤلفات، منها: المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عمان (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م)، وسلطنة عمان والعالم: ظهور سياسة خارجية مستقلة (سانتا مونيكا: راند، ١٩٩٥م). كما حرّر كتاب: قرن في ثلاثين عاماً.. الشيخ زايد والإمارات العربية المتحدة (واشنطن دي. سي: مجلس سياسة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠م)، وإيران والعراق ودول الخليج العربي (نيويورك: بالغريف، ٢٠٠١م). وشارك ر. هرير دكميجيان عام ٢٠٠٣م في تأليف كتاب: الأمير العادل.. دليل القيادة (لندن: كتب دار الساقي).

## نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6764 Fax: (+966 11) 4162281
**E-mail: research@kfcris.com**